



كم كنتَ فخوراً أيها الطاغية بمندوبك الذي أرسلته ليهدد العالم بالكوارث إن هم صوتوا على قرار مجلس الأمن. ولكن للأسف فإن المجتمع الدولي لم ترعبه تهديدات وزير خارجيتك من قبل؛ بشطب هذه الدول عن الخارطة، ولم ترهبه اليوم تهديدات بشار الفارسي بالكوارث، ولا حتى التهديدات المبطنه لحليفه الإيراني في الأمم المتحدة، وكانت النتيجة أن صوتت (137) دولة؛ غير الدول التي لم تستطع لأسباب فنية ومالية من التصويت لصالح القرار، مقابل فقط (12) دولة ضد القرار والتي كانت معروفة سلفاً -روسيا الصين فنزويلا، كوبا بوليفيا نيكاراغوا الأكوادور، إيران كوريا الشمالية، إسرائيل، زمبابوي، سوريا-..

وهذا الأمر إن دل على شيء فإنه يدل على فشل الدعاية الأسدية ودولها الحليفة في خداع الرأي العام العالمي، على الرغم من استخدامها كافة سبل الاحتيال الإعلامي لتجيير الجرائم لصالحها.

واليوم انكشفت هذه العصاية أمام العالم، وسقط عنها القناع التي كانت تخفي وراءه بقايا شرعية زائفة، وانفضحت سياسات الدول الاستبدادية الداعمة لهذا الطاغية، ولم يبق لها من حجة في دعمها له.

لقد بدا الجعفري متخبطاً في كلامه وهو يحاول البرهنة على الاستهداف المسبق لنظامه، ويرمي التهمة تلو التهمة؛ تارة يوجهها لدول الخليج العربي، وتارة يوجهها للدول الغربية، ويتهمها بدعم الجماعات المسلحة والعصابات الإرهابية التي فجرت في دمشق وحلب، ولم يعلم أن جرائمه المكشوفة لم تنطل على العالم بأسره، وأن ساعة الحقيقة أذفت، ويات عليه وحده مواجهة الضمير العالمي.

بدورها علقت وزيرة خارجية الولايات المتحدة على نتيجة التصويت بتأكيداها، أن هذه النتيجة هي بمثابة رسالة واضحة للشعب السوري أن جميع دول العالم تؤيده، وتساءلت كم من المدنيين يجب أن يقتل حتى يستجيب الأسد لمطالب شعبه.

يبقى أن ننتظر ترجمة هذا القرار على الواقع السوري، والإسراع في تقديم العون الإغاثي والمالي والعسكري للشعب المقاوم، لتسهيل الانتقال إلى مرحلة أخرى من العمل الثوري في الأيام القليلة القادمة، ويكون هذا القرار بداية انطلاق للدول الصديقة للشعب السوري التي ستجتمع في تونس الأسبوع القادم، في تطبيق سياستها الداعمة لمطوحات الشعب السوري. والتي كانت بدايتها القرارات التي صدرت عن المجموعة الأوروبية.

فهل نرى قريباً تحولاً استراتيجياً تجاه تلبية طلبات المعارضة السورية، والمتمثل في المنطقة العازلة، والممرات الآمنة،

والحملات الاغاثية، وإيجاد الآلية المناسبة لتنفيذ بنود المبادرة العربية؟.

المصادر: